لغة العرب

مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية

(في اول شباط (فبراير) سنة ١٩٣١)

كيفية إصلاح العربية

Comment réformer la Grammaire arabe

١ — نظرة عامة في اللغة ومفرداتها

لسنا في زمن سعادة العرب وعظمتهم ، فيكون حفظ كلمة شاذة مفيداً لحافظها ، رزق سنة او سنين ، ولا في عهد خلفائها ، وملوكها ، وامرائها ، الذين مدت الحياة الطيبة اليهم يدها ، وعرضت الدنيا عليهم كنوزها ، فتقضي الاوقات بنوادر العربية ، واساطيرها ، استعداداً للمحاورة ، والمحاضرة ، والملاغاة ، والمكابرة .

اجل ان استجماع اسباب السعادة ، ووفرة الثراء ، وازدياد النعم ، واشتداد السلطان ، تصرف الامة الى التلهي بقشور الدنيا ، ولهوها ، وقشارات لغتها وغثها ونوادها لان الناس اذا تساوت في معرفة الاصول تفاضلت في عرفان الشاذ ، والاغراق في غمراته ؛ والولوع الشديد بالاغراق ، يبعد عن الاصول ويتعب العقول .

ولقد مر على العربية دهور تنازع فيها العلماء في الرئاسة اللغوية ، وزعامة الرواية ، والنجلية في الحفظ ، فولدت هذه الامور الاصرار على ما ذهبوا اليه فاذا غلط احدهم خصمه في شيء مقيس ادرع بانكار قياسه وانه سماعي ، واذا غلط احداً ، اقفل عنه ابواب العربية على سعتها . فعل ذلك كثير فضلا عن انهم

تعمدوا الكذب، والتوليد على القدماء لحرج ما اصابهم او شهرة تطلبوها ، والكذب والتوليد ان استحل يسيرهما ، ارتكب كبيرهما .

وكثيراً ما اقر بعضهم بالكذب الذي كذبه ، او رجع عن الخطأ الذي اصر عليه تورعاً ، وتديناً ، وندماً ، وتوبة ، وقد عقد السيوطي باباً في مزهره لمن قال قولا ورجع عنه . قال البغدادي في ١ : ٣٦ من خزانته : « روي ان ابا العباس المبرد ورد الدينور زائراً لعيسى بن ماهان . فأول ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى : ايها الشيخ ، ما الشاة المجثمة التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل لحمها ؟ فقال : هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة ، فقال : هل من شاهد ؟ قال نعم قول الراجز :

لم يبق من آل الحميد نسمه إلا عنيز لجبة مجثمه

فاذا الحاجب يستأذن لابي حنيفة الدينوري ، فلما دخل عليه قال : ايها الشيخ ما الشاة المجثمة التي نهينا عن أكل لحمها ؟ فقال : هي التي جثمت على ركبها وذبحت من خلف قفاها ، فقال : كيف تقول وهذا شيخ اهل العراق يقول : هي مثل اللجبة ؟ وانشده الشعر . فقال ابو حنيفة : ايمان البيعة تلزمه ان كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ او قرأه وان كان الشعر إلا لساعته هذه . فقال ابو العباس : صدق الشيخ ، فانني انفت ان ارد عليك من العراق ، وذكري ما قد شاع ، فاول ما تسألني عنه لا اعرفه . فاستحسن منه هذا الاقرار » . ا ه .

فالمبرد على بسطته في العلم ، وتنسكه المشهور ، اضطر الى الكذب والتوليد ، فكيف غيره ؟ وهو القائل كما في « ٢ : ٢٠٣ » من المزهر برواية ابي الحسن الاخفش عنه : « سمعت ابا العباس المبرد يقول : ان الذي يغلط ثم يرجع لا يعد ذلك خطأ لانه قد خرج منه برجوعه عنه ، وانما الخطأ البين الذي يصر على خطإه ولا يرجع عنه فذاك يعد كذاباً معلوناً » كذا والصواب : « ملعوناً » واولا اعتقاده هذا ما رجع عن كذبته في الشاة المجثمة .

وان كثرة اضطراب العلماء وتسرعهم في تقدير منازل انفسهم ، ودعواهم التبريز ، جعلت بعضهم يؤلفون كتباً ينقض بعضها بعضاً ، لغة ، او نحواً او اخباراً فضلا عن ان بعضهم لم يتقن إلا فن الجمع، والقرش ، فجمع الغث والسمين

وهو لا يدري وربما درى انه لا يدري .

والجدال في العربية يدور غالباً على امور منها ان المجادل فيه : ـ١ـ مقيس او سماعي ـ٢ـ مسموع او غير مسموع ـ٣ـ مروي في شعر العرب القديم او غير مروي ـ٤ـ فصيح او غير فصيح ـ٥ـ فصيح او افصح ـ٦ـ فصيح او رديء ـ٧ـ رديء او قبيح ـ٨ـ مبتعمل او متروك ومهجور ـ٩ـ مجمع عليه او مختلف فيه ـ١٠ـ عربي او معرب ، عدا اختلاف اللهجات والتذكير والتأنيث . وهـذه الامور جعلت اللغة مباءة للتخليط ، والعبث . والتصادم ، والتناقض ، فواحد منهم يثبت شيئاً ،وآخر ينقضه وينكره ، وهـذا يستفصح كلمة ، وذاك يستقبحها ؛ بل تجد انساناً بعينه يبيح لنفسه القياس في امر ويحرمه على آخر في وقت آخر ، وهو هو ، بله ان العلماء لم يجمعوا على تحـديد الفصاحة ولا اتفقوا على حقيقتها ، فان كانت فصـاحة الكلمة مستندة الى :

١ـ كثرة الاستعمال فانا نرى العلماء يمنعون من استعمال الكلمات المبتذلة المتداولة كثيراً ، قال ابن درستويه كما في ١ : ١٢٥ من المزهر : « وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته ». او كانت مستندة الى:

٢ـ كثرة استعمال العرب لها فمردود ايضاً بتعدد لهجات العرب . مثلا اهل الحجاز يقولون : (هلم) للواحد ، والمثنى ، والجمع ، والمذكر ، والمؤنث . واهل نجد يصرفونه بحسب المخاطب . فيقولون : هلم،وهامي، وهلما ،وهلموا وهلممن . وقالوا : الاول افصح لوروده في القرآن الكريم . او استندت الى :

٣ـ كونها مقيسة فانا نرى اكثرهم يتركون القياس ويستعملون الشاذ كما جرى في الفعل « أخال » قال الخطيبي في شرح التلخيص كما في ١ : ١١٣ من المزهر : « اما اذا كانت مخالفة القياس لدليل فلا يخرج عن كونه فصيحاً» وقال ابن درستويه بعد قوله المذكور آنفاً : « وقد يلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس ، البعيدة من الصواب ، حتى لا يتكلموا بغيرها ، ويدعوا المنقاس، المطرد، المختار » او الى:

٤ـ سهولتها على اللسان فلا يقر ذلك العقل لوجود كلمات ثقيلة كثيرة مستعملة والخفيف بمعناها مهمل مثل: « الباذنجان، وتجشم وجشم، وتقهقر

والاوتومبيل والشمندفر والنربعة وليست افرنقع اصعب من تشتت ولا اضطر اخف من الجأ وحمل ، ولا جشمه اخف من كلفه ، فلكل دهر ناس والقاظ . او الى :

٥ــ عربية الكلمة فهذا الباذنجان والانب والقسطاس والميزان والسخت والدشت والاستبرق والمارستان والبريد ، وقد خصص السيوطي في مزهره باباً بالمعرب وله اسم في لغة العرب ، ونقل ان الابريق : التامورة ، والهاون : المنحار والمهراس . والطاجن : المقلى . والاشنان : الحرض ، والميزاب : المثعب والمسك : المشموم ، والباذنجان : الحدج والرصاص : الصرفان . والياسمين : السمسق والسجلاط وغير ذلك . او الى :

٦ــ قلة احرفها فهذه .انقد واستنقد، وتثبت واستثبت، واوصى واستوصى ومر واستمر ، وقر واستقر ، وتقدم واستقدم ، وهزم واستهزم ، وغلظ واستغلظ ، وبان واستبان، ويئس واستيأس ، وبيس واستبيس، ويقظ واستيقظ وغلق واغلق ، وطلق واطلق ، ووفى وأوفى ، تدل على ان الامر ذوقي اختياري وقد نقل السيوطي في ١ : ١٢١ من المزهر عن عروس الافراح ما صورته : « وحيث كان للمعنى الواحد كلمتان ثلاثية ورباعية ولا مرجح لاحداهما على الاخرى ، كان العدول الى الرباعية عدولا عن الافصح ، ولم يوجد هذا في القرآن الكريم » اه ونرد عليه بانه ورد في القرآن المجيد : « أوفى » ولم يرد: « وفى » وجاء « أوحى » ولم يجيء « وحى » ، وورد « تبع واتبع » بمعنى : و « سقى وأسقى » بمعنى ؛ فحجته ساقطة . او استندت الفصاحة الى :

٧ــ المحافظة على الاصل فهذا باب التوهم ، والتضمين ، والتشبيه ، وحمل النظير على نظيره ، والنقيض على نقيضه ، يمنع ذلك ويدكه . وليست الفصاحة عندنا إلا كثرة الاستعمال ، والتداول ــ وان انكرها بعض العلماء ــ لان المراد تفهيم الغير باسهل اسلوب .

٢ ــ دجاجلة اصلاح العربية

يقال: ان الغربيين المتلبسين بالعربية ، ينعون عليها كتبها الصفر وتفرعاتها السقيمة المبهمة ، وقيودها الناهكة ، وشواذها المتوافرة ، وعجزها عن متابعة

هذا الدهر ، وفقدانها المرونة والاتساع ، بل ان ابناء العرب ، والمستعربين الجهلة كثيراً ما تبرموا بالعربية ، وقذفوها بالجمود ، واستحقروها ، واستحبوا عليها اللغات الاجنبية لانهـا لا تسمنهم اليوم . ولا تغنيهم من جوع ؛ فاما الغربيون فالحق في جانب من قولهم لان التفاريع ، والشروح والتمحلات والتعاليل المريضة جعلت العربية مستحكمة السور كمستحكام دول الحلفاء اليوم .

ورأينا بعض المغفلين يقترح لاصلاح العربية اشياء اقل قباحتها ان تحرم المتعلم الجـديد التمتع بما خلفته العرب من العلم ، والادب ، والشعر ، فهـذا اختراع لغة تخليطية ، لا اقتراح اصلاح ، فمن اصلاحه المزعوم اهمال اعراب المثنى ، وما ادري اذا اهمله كيف يعرف الجارح مثلا في قول القائل : « جرح الشرطيين السارقين » فان ترك الاعراب يلجىء الى استعمال قرينة من اللغة العامية ولعامة كل قطر عربي لغة ، فضلا عن ان العامية كثيرة القرائن . فعوامنا يقولون بدلا من « جرح الشرطيين اللصان » : البليسية الاثنين جرحهم الحرامية اثنينهم . وفي ذلك من الحشو البارد والاطالة الفاسدة ما يسمى العي الاكبر (١)

بل اقترح ان يزال استواء المذكر والمؤنث في « فعول » و «فعيل» . ولعمري ليس هذا من الاصلاح . فالاصلاح يبنى على ما تقدم من اللغة لا ينقضه كله ، والعرب ساوت بين المذكر والمؤنث في « فعول» لفائدة عظيمة لا يدركها الطاقون على التعاليل لانها اذا قالت للمؤنث «فعولة» انصرف الذهن الى انها بمعنى مفعولة مثل : « ركوبة اي مركوبة » و « حلوبة اي محلوبة » و « حولة اي محولة » او الى ان الهاء للمبالغة لا للتأنيث مثل رجل ملولة ، فروقة ، وامرأة ملولة ، فروقة .

اما فعيل فلا يستويان فيه إلّا قليلا مثل : « جدت العباءة فهي جديد اي مجدودة ، وتقول جديدة » ومثل « عتقت القنطرة فهي عتيقة » بمعنى عاتقة ،

---

١) الذين يستغنون عن علامات الاعراب يقولون : يستحسن وضع الفاعل قبل الفعل بحيث يكون مبتدأ او بعد الفعل ويقدم في كلتا الحالتين على المفعول به وفي مثل هذا الشاهد يقولون : الشرطيين جرحا او جرحوا السارقين او جرح الشرطيين السارقين فمجرد تقديم الشرطيين على السارقين يشعر بان هناك فاعلا ومفعولا به . (ل.ع)

قال الجوهري في (ع ت ق) ما نصه : « وانما قيل قنطرة عتيقة بالهاء وقنطرة جديد ، بلا هاء لان العتيقة بمعنى الفاعلة والجديد بمعنى المفعولة ليفرق بين ماله الفعل وبين ما لفعل واقع عليه » فتأمله .

فالاصلاح يجب ان تنظر عواقبه . وتزول معايبه ، وما شكا طلاب العربية كشكايتهم من شواذها ، والنواد عن مطرداتها ، فاول رأي نراه لاصلاحها :

٣ — تعميم القياس في القاعدة

ونريد بهذا التعميم تطبيق القاعدة على الشواذ ايضاً لتكون في حكم المقيس وهذا يقتضي تغيير شيء في شروط المقيسات ، وان استبدالنا كلمة بكلمة اسهل واخف من حفظ خمسين كلمة فما فوقها . فاسم التفضيل مثلا لا تحصى شواذه اذا عرف بتعريف القدماء ، من انه يصاغ من الفعل الثلاثي بشرط ان يكون : ١ــ تاماً ــ٢ــ مثبتاً ــ٣ــ مبنياً للمعلوم ــ٤ــ لم يجيء الوصف منه على افعل ــ٥ــ للفاعل لا للمفعول ــ٦ــ متصرفاً لا جامداً ــ٧ــ قابلا للتفاوت . فهذه شروط يصعب مراعاتها . فضلا عن ان الشذوذ دكها دكاً ، والذي رأيناه ونشرناه قبل هذا ان :

اسم التفضيل : يصاغ من « المصدر الثلاثي او الاسم مطلقاً » فالافهم من الفهم ، والآدى من الاداء ، والاوفق من الوفق ، والاشبه من الشبه ، والاشهى من الشهوة . والاخلف من الخلف ، والاشغل من الشغل ، والاحوط من الحيطة ، والاجدى من الجدوى ، والاعطى من العطاء ، والاشهر من الشهرة ، والاتقن من التقن ، والاعقد من العقدة ، والابر من البر ، والاعذر من العذر . ولولا تعريفنا المذكور لبقيت هذه كلها شاذة اما غيرها الشاذ فاكثر . ورأينا قبل هذا ان :

اسم الآلة : يشتق من « المصدر او الاسم مطلقاً ايضاً ». فالمروحة من الريح . والمصباح من الصباح ، والمهدى من الهدية ، والمسيعة من السياع والمئذنة من الاذان ، والمذوب من الذوب ، ولا يشترط فيه ان يعالج الفعل به كله بل يكفي بعضه أو شيء له اتصال به فالممطر لا يمطر به كما ان المفتاح يفتح به ، ولكن له اتصال بالمطر ، والمنفاض ليس آلة ينفض بها بل متصلا بالنفض ، فادنى ملابسة بين الفعل واسم الآلة تجيز صيغة اسم الآلة .

واذا نظرت الى تعريفنا السابق لاسم الآلة بطل عندك اشتراطهم التعدي في

الفعل الذي يصاغ منه هذا الاسم . ففي العربية : « المثفد ، والمنوب ، والمربأ ، والمرقاق ، والمروحة ، والمئذنة ، والمصباح ، والمرساة ، والمئزر ، والمسيعة ، والمحراك والمنضاج وغيرها » وهي مخالفة لقياسهم شاذة عنه داخلة في قياسنا .

ذكرنا هذه الامور ليتبين للقارئ ان التعاريف ، وشروط القياس مستوجبة للاصلاح . واذا ما تطرقنا الى كل تعريف ننفي عنه الخبث ونحدو اليه الشواذ النواد ، بطل تتبعها ، وتأثرها ، واضاعة الاوقات من اجلها ، فان الحياة اليوم ما فيها فسحة لقضاء الوقت بلا طائل ، ولا العقول متفرغة للغوص في اللجج ، على الحجج ، فضلا عن ان العرب اليوم غير العرب بالامس لضعف القريحة ومرض السليقة العربية ، وكثرة التداول الالفاظ الاجنبية ، ولهذه الاسباب الضاغطة نرى أن من اصلاح العربية :

٤ ــ عد كل مقيس فصيحاً وجواز استعماله

نقلنا قبل هذا عن ابن درستويه ان العرب الفصحاء قد تلهج بالكلمة الشاذة المخالفة للصواب ولا تستعمل غيرها من المطرد المختار ، ثم قال بعد ذلك كما في « ١ : ١٢٦ » من المزهر : « ثم لا يجب لذلك ان يقال : هذا افصح من المتروك » وقال في « ٢ : ٣٠ » منه : انما اهمل استعمال ودع ووذر ، لان في اولهما واوا وهو حرف مستثقل ، فاستغني عنهما بما خلا منه وهو ترك قال : واستعمال ما اهملوا من هذا جائز صواب وهو الاصل بل هو في القياس الوجه » وفي ١ : ٣٧ من المزهر : « قال ابو علي في ما حكاه ابن جني : يجوز لنا ان نقيس منثورنا على منثورهم وشعرنا على شعرهم » وفي ص ٧١ « وروي عن رؤبة وأبيه انهما كانا يرتجلان الفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها وعلى ذلك قال المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وأيضاً « فالاصمعي كان منسوباً الى الخلاعة ومشهوراً بانه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها » . وقال ابن درستويه ايضاً في ص ١٢٦ : « وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر او لعلة غير ذلك » وجاء في ص ١٤٨ « فان الاعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق اليه » . وقال الجوهري في مادة س ج د : « وسمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع والفتح في كله جائز وان لم نسمعه » . وقال ابن الانباري كما في (ص و ع) من المصباح : « لانه وان كان غير

مسموع من العرب لكنه قياس مانقل عنهم » . وقال الفيومي في (خ ل ف) من مصباحه : « وعدم السماع لايقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس » .

وقد الفنا بين هذه الاقوال اثباتاً لان نعد كل مقيس فصيحاً ، فاستعماله جائز لا مطعن فيه ولا مغمز ، ولا عيب على غير المتبحرين الراسخين في العربية اذا لم يحفظوا الشواذ ، وجروا على القياس الاحب . ومن كثرة إباحة العلماء التساهل في العربية انهم لم يخطئوا من تكلم بلغة من لغات العرب . ففي « ١ : ١٥٣ » من المزهر : « قال ابن جني في الخصائص : اللغات على اختلافها كلها حجة الا ترى أن لغة الحجاز في اعمال (ما) ولغة تميم في تركه كل منهما يقبله القياس فليس لك ان ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لانها ليست أحق بذلك من الاخرى : لكن غاية مالك في ذلك ان تتخير احداهما فتقويها على اختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها واشد نسباً بها » ثم قال : « فان الناطق على قياس لغة من لغات العرب ، مصيب غير مخطىء ، لكنه مخطىء لاجود اللغتين » . وفي هذه الصفحة : « قال ابو حيان في شرح التسهيل : كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه » . واذا لاحظ الانسان تصرف العرب في لغتهم ، تعجب من تلك الاذواق المتوثبة ، والطباع المترقرقة . روى الفيومي في مادة ك ت ب من مصباحه ماعبارته : « قال أبو عمرو : سمعت اعرابياً يمانياً يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال أليس بصحيفة ؟ قلت : ما اللغوب ؟ قال : الاحمق » ومثل هذا كثير ، وأرى من اصلاح العربية :

٥ ـ ترك تعليل الاعراب في النحويات

نريد بذلك ان يعلل رفع الفاعل ، ونائبه ونصب المفعول ، والتمييز مثلا ، فان ذلك لا تعليل له على الحقيقة وكل ماجيء به تكلفات وتفيهقات تدل على أن القوم رغبوا في اضاعة اعمارهم ، وجهد اذهانهم ، بلا جدوى ولا طائل . فالفاعل مثلا سمع مرفوعاً والمفعول سمع منصوباً فأي علة لشيء حصل قبل العلة وأي سبب لشيء كان قبل السبب ؟ قال ابن خلكان في « ١ : ١٤٣ » من وفياته في ترجمة ابي علي الفارسي : « ويحكى انه كان يوماً في ميدان شيراز يسابر عضد الدولة فقال له : لم انتصب المستثنى في قولنا : قام القوم إلا زيداً ؟ فقال الشيخ : بفعل مقدر ، فقال : كيف تقدره ؟ فقال : استثني زيداً . فقال له

عصد الدولة : هلا رفعته وقدرت الفعل ، امتنع زيد ! ! فانقطع الشيخ » فهذه الحكاية تؤيد دعوانا أن تعليلهم الاعراب تكلف محض واختلاق صرف ، والاشتغال بمثل هذه الامور معسر لفهم القواعد العربية زيادة على إفساده القاعدة ، ومن ذلك انهم زعموا ان كل منادى منصوب ، وقدروا له فعلا ناصباً هو «أدعو» أو جعلوا احرف النداء بمكان « أدعو » فيقولون في : « يا الله » مبني على الضم في محل نصب ، وفي « ياعليون » مبني على الواو في محل نصب ؛ وما ندري كيف تكون علامة الرفع بمكان البناء والنصب ، وما فائدة نصبك اسماً بالتقدير والتصور ، وانت تراه وتسمعه وتلفظه مرفوعاً ؟ فذلك جهل مركب ، والحقيقة ان المنادى ورد عن العرب بنوعين نوع منصوب ، ونوع مرفوع ، كالمستثنى بإلا فمنه المرفوع ايضاً ، وان جاء منه المنصوب . فالمنادى المنصوب (١) المضاف نحو ياخالق العالم (٢) والشبيه به مثل يا خالقاً كل البشر (٣) والنكرة غير المقصودة نحو يا حاكما انصف ، والمنادى المرفوع (١) العلم غير المركب مثل ياعلي وياعليان وياعليون (٢) والنكرة المقصودة نحو يارجل ويارجلان ويامؤمنون (٣) وحرف النداء هو أيها أو أيتها أو اسم الاشارة مثل يا ايها النبي ، ويا ايتها النفس المطمئنة . وياهذا الانسان : ويبقى ان العلم غير المركب يبنى لحذف تنوينه أم تكون الضمة علامة رفع ؟ والاولى ان تكون الضمة علامة رفع ، ويعد حذف التنوين من هذا المنادى شيئاً مسموعاً ولا فائدة في تغييره ابداً .

بسطنا هذا الايضاح لبيان ان تعليل الاعراب قد يجر المعلل الى مالا تحمد مغبته ، ولا تقبل ، ولا يصح نتاجه . أضف هذا الى ان أقل اعتراض على المعلل ، يربكه ، ويورطه في ورطة كبيرة فلا ينجو منها ؛ ونرى ان من إصلاح العربية .

٦ــ تمهيد لاسلوب تدريسها والتأليف بها

عدنا هذا التمهيد إصلاحاً لان التدريس في كل علم يجب ان يسير على سنة التدرج في الارتقاء ، فاذا تعلم الطالب بطريقة وعرة أو وعثة ، مل العلم ، واستصعبه ، ويئس من ادراكه ، وأول ظلام الخسران ، اليأس ، والمعلم الذي يعلم تلميذه باسلوب شكس يكون كمن يحمل الطفل الحابي على العدو ، والجري ، فتنقطع به الاسباب ، لانه طلب المحال ، وادراك المحال لاينال .

قضيت في تدريس العربية ست سنين ، وطالما رأيت التلاميذ يتضجرون ، ويشتكون من العربية ، ويعدون فهمها والنجاح فيها من المعجزات ؛ وما ذاك إلّا لعدم وجدانهم كتباً تناسب عقولهم ، وتسير في تقديم البحوث على اسلوب قويم ومنهج مستقيم ، والى الآن ماوجدت كتاباً في القواعد العربية مبنياً على التجربة ، واساليب التعليم الفنية ؛ ونقائص هذه الكتب لاتبدو إلّا لمجرب مرب متضلع من العربية ، فان حرم احد هذه الثلاثة لم يفطن لها ؛ فمن تلك النقائص :

(١) التخليط في التعاريف كأن يعرف أحد المؤلفين الاسم بقوله : « الاسم: كلمة تذكر لتسمية شخص أو حيوان أو شيء » ولايعلم ان الشخص والحيوان شيئان، فيعتقد الطلاب هذا الاعتقاد ، ولكنه هو نفسه اذا عرف اسم الاستفهام قال : «اسم الاستفهام : هو مايسأل به عن شيء » فهذا يستوجب عند التلميذ أن لايسأل به عن إنسان ، ولا عن حيوان ، لان الشيء عندهم قد صار لايتعدى الجماد ، فتأمل هذا الاضطراب . ويعد من باب الخطأ في التعريف (التورط في التفهيم) كأن يقول احدهم للتلميذ : « اذا قلت : نفتح الباب ، نفهم ان الحدث يجري الآن » ثم يقول : « أما اذا قلنا : يقرأ الولد درسه » فانا نفهم انه لايزال يقرأ في وقت التكلم وسيستمر على القراءة بعد التكلم » وأنت تعلم ان لافرق بين « نفتح » و « يقرأ » من حيث الزمان ، فيشتبه الامران على التلميذ ولا يكون علمه متحققاً عنده .

(٢) التعابير المغلوط فيها ، لان المؤلف لكتاب في القواعد العربية يجب عليه ان يكون سلس التعبير ، ظاهر العبارة ، متين الجمل ، محكم البحث ؛ وإلّا ففساد كتابه اكثر من صلاحه ، ومن ذلك قولهم للتلميذ : « على كل انسان أن يحب وطنه ، ويفدي دونه كل نفيس » فالفداء حصل لـ « كل نفيس » ، لا للوطن ، ومصدر هذا الخطأ خاصة قول الرصافي الاستاذ في أحد اناشيده :

نبذل الارواح نفـ....ديها لاحياء الوطن

فالفداء صار للارواح لا للوطن ، فصواب الخطأ الاول « ويفديه بكل نفيس » وصحيح الغلط الثاني وتفدي بها احياء الوطن » .

(٣) فساد السؤال كأن يقول أحدهم لتلميـذ لم يتعلم إلّا لتعريف الكلام ،

وانواع الكلمة : « أدخل هذه الاحرف في جمل مفيدة : في . لم . من . الى . ثم . عن . » فهذا من الاسئلة العقيمة . لان التلميذ قبل ان يستعمل الحرف يلزمه ان يعرف عمله ، ومعناه ، وموضع استعماله ، وهذا لايعرف بالاتفاق والتصادف ، فضلا عن انه مضيعة للاوقات ، واسلوب وعر .

(٤) جهل المؤلفين ، وهنا الطامة الكبرى ، فوالله لقد تقدم الى التأليف من لايميزون بين اسم الاشارة والاسم الموصول كقولهم : « أدخل اسماء الاشارة الآتية في جمل مفيدة : ذا ، تان (التي) هذا ، (اللتان) ، (اللذين) تانك » فالتي ، واللتيان ، واللذان ، اسماء موصولة لا اسماء اشارة ، واذا فهم احدهم تعريف الفاعل ، والمفعول ، عرض نفسه لان يؤلف ، ومن الف فقد استهدف ويكون كتابه مفسدة للعربية من اوله الى آخره . وبرز للتأليف من لايعلم ان محل الامر لايصاغ للغائب فيقول للتلميذ : « ماهو مضارع وامر هذه الافعال شكر . استحسن . انتقد ... » وهلم جرا في المواضي المختصة بالغائب : وما ادري كيف يؤمر الغائب بدون لام الامر ؟ فعلى الرواية وعليك العجب .

(٥) التلبيس على المتعلم ، وذلك كأن يذكر له ان « سأل » ينصب مفعولين ولا يبين له المراد بـ « سأل » الناصب للمفعولين ، مع ان سأله عن كذا » شيء . و« سأله كذا » آخر : ومن سوء هذا التدريس وجدت بعضهم يكتبون « سألت المدرس قضية » يريدون« عن قضية » وهناك مثل هذا التلبيس مالايحصى كثرة ، ولا يستقصى عداً .

(٦) عدم مراعاة سنة العلم العامة . كأن يقول احدهم للدارس : « فرق بين المذكر والمؤنث مما يأتي : فريدة ، حمام ، أفعى ، بطن ... حرب ... دكان .. دار . » فالفريدة بها علامة تأنيث ، وما بقي لايعرف تأنيثه ، ولا تذكيره . إلا بالسماع ، ومعاجم العربية . فكيف يسأل عنه طالب لم يراجعه في كتاب ولا سمعه من نفر ، فضلا عن ان البطن بطنان بطن ضد الظهر ، وهو مذكر ، وعن ابي عبيدة ان تأنيثه لغة . وبطن دون القبيلة وهي مؤنثة وتذكر إن اريد بها الحي . فتأمل هذا السؤال الذي لايسأله (١) إلا عقيم التدريس ، عظيم التلبيس . متنكب لسنة العلم العامة ، والبلية العظمى السؤال عن « الحمام » أمؤنث هو أم

١) الهاء مفعول مطلق لا مفعول به على مايبدو من اول وهلة .

مذكر ؟ ولا شك عندي في ان السائل لايعرف الجواب عنه .

(٧) والابتسار في التدريس وهو تدريس الشيء قبل أوانه كأن يقول للتلميذ : « إذا كان الكلام تاماً منفياً فيجوز نصب المستثنى بإلا ، على الاستثناء . واتباعه على البدلية » والتلميذ لايعرف البدل ولا البدلية ، ولو ظل هذا المعلم المبتسر ينفخ في الشبور لتفهيم الدرس ، لما فهم التلميذ من هذه المعميات شيئاً . ومن الابتسار ، تدريس تثنية الاسم قبل تعليم انواع إعرابه ، لان المثنى يضيف الى المفرد ألفاً ونوناً عند الرفع ، وياءاً ونوناً عند النصب والجر ؛ واذا انعكس الامر ضاعت الفائدة ، وطال الطريق .

ومنه تقديم تعليم المبني على المعرب ، لان المتعلم إذا درس المعرب ، ورأى تغير آخره ، سهل عليه معرفة ضد المتغير الآخر أي المبني ، ولان المعلم اذا علم المعرب ، ابان حقيقة التغير وكشف عن تطور المعربات ، فضلا عن انه اذا ضرب مثلا للمعرب ، المرفوع مثلا ليقابله بالمبني المرفوع ، كأن الطالب عارفاً للرفع والمرفوع ، فلا يكل ذهنه ، ولا تخمد قريحته ، ولا يدرس شيئاً مفاجئاً لذهنه ، غريباً عن كل مافي عقله .

ومنه تدريس النداء في خصائص الاسم قبل تعليم النداء والمنادى .

ومنه تعليم الفاعل لشبه الفعل المعلوم ونائب الفاعل لشبه الفعل المجهول ، قبل تعليم عمل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم المفعول والاسم المنسوب اليه .

ومنه طلب اصلاح شيء قبل ان يدرس قاعدة اصلاحه كأن يقول :«اصلح لمساعدة ابوك خالداً » وهو لم يدرس البدل ولا عطف البيان . فيصلح هذه الجملة ، وامثلة الابتسار كثيرة .

(٨) الاسئلة المكسلة أو الملقنة للجواب ؛ فان الكتاب اذا اشتمل على أسئلة لاتعمل أفكار التلامذة ، ولا تهيج قرائحهم ؛ بل تعلمهم التواكل والكسل أو تحتوي على الجواب ، فيكون عديم الفائدة ، ميت العائدة . زيادة على ضرره من حيث التربية المهذبة ، وكيفية هذه الاسئلة كأن يقول في الكتاب : « مافاء كلمة (وجل) وهل قلبت الى حرف آخر في صيغة الامر ؟ » فالجزء الاخير من

السؤال فهم التلاميذ أن الواو تقلب الى حرف آخر في صيغة الامر ، فضلا عن انهم يجيبون بـ « لا » أو « نعم » وهو الغالب لان فيه راحة ومكسلة ، فلا اعمال فكر فيه ، ولا جهد قريحة . ومثله ان يقال للتلاميذ « ألا ترون ان جميع هذه الكلمات التي تدل على الجمع ، تزيد عن مفردها لفظاً بالواو والنون؟» فالجواب « نعم » . ولا ينجو من هذا العيب التدريسي إلّا ذو حظ عظيم .

(٩) وارتباك المؤلفين لاعتمادهم على قلة علمهم ، فيضربون مثلا للفعل اللازم : « صبر ، واستقل ، وجاء » ولا يعلمون انه يقال : « صبره صبراً ، واستقله ، وجاءه » فشغل اذهان المتعلمين بالاشياء المشتركة وتوريط المؤلف نفسه في مالم يتحققه مفسدة للعلم والكتاب ومخسرة لاعمار المتعلمين .

(١٠) تفكك الدروس بعضها عن بعض لان العلم يجب ان يتألف من مفرداته صفوف متصلة بعضها ببعض حتى إذا عرضها صاحبها ، مرت كالجنود المجندة واذا تفرقت وتقطعت كانت كالجيش المتشرد لا قوة له ولا استعداد ، فيجب ربط الدروس بعضها ببعض . ومثل عدم الربط تدريس علامات نصب الاسم بعد الاسم المنصوب ، يفصل بينهما المرفوع وتدريس الفعل المتعدي بعد المفعول به مثلا.

(١١) الاكثار من الدروس كأن يدرس المتعلم في ستة اشهر (١٢٠) درساً وليس له في الاسبوع إلّا درسان وهي تسعة وثلاثون اسبوعاً يستغرقها ثمانية وسبعون درساً جديداً . فمتى يكون الامتحان الشهري وغيره وفي أي فرصة تعاد . وتزاد الدروس التي درسها التلميذ في السنة الماضية عملا بأن تكون الدروس متوسعة بالتدرج كتوسع حركة الارجوحة فانها تتردد الى مركز الحركة لاتمتد بمرة واحدة . فاتباع الاكثار على هذه الصورة قبيح في تأليف الكتب . ومن جنس هذا النقص تكليف عقل المتعلم فهم معلومات كثيرة في وقت واحد فذاك أسوأ التعليم .

واعلم اني لو تأثرت نقائص المؤلفات والمؤلفين واساليب تدريس العربية الوعرة ، لجئتك بشيء كثير . هو الذي صعب العربية على المتعلمين وكرهها اليهم وجعل فهمها من المعجزات .

مصطفى جواد